

Distr.: General
16 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ١٥ من القائمة الأولية*
ثقافة السلام

العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه التقرير المقدم من المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية
والعلم والثقافة عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٠/٦٤.

* A/65/150



التقرير المقدم من المدير العام لليونسكو عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٠/٦٤

موجز

هذا التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) يقدم موجزًا بليغًا عن الأنشطة التي اضطلعت بها وسائر كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، خلال العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠، للترويج لبرنامج العمل المتعلق بثقافة السلام وتنفيذه، على نحو ما طلبت الجمعية العامة في القرار ٨٠/٦٤. وعلاوة على ذلك، يقدم تقييمًا للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف العقد فضلًا عن توصيات للعمل في المستقبل. ويتضمن المرفق تقريرًا موجزًا عن الفريق رفيع المستوى المعني بالسلام والحوار بين الثقافات الذي يعقده المدير العام لليونسكو في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، بالتزامن مع إطلاق السنة الدولية للتقارب بين الثقافات (٢٠١٠)، التي ترتبط على نحو وثيق بأهداف العقد.

أولاً - مقدمة

١ - قدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ٢٠٠٩ تقريرها السنوي (A/64/312) عن برامجها وبرامج سائر كيانات الأمم المتحدة من حيث تمسكها ببرنامج العمل للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠، وتنفيذه. وفي قرارها ٨٠/٦٤، أشادت الجمعية العامة باليونسكو لإقرارها بأن تعزيز ثقافة للسلام يمثل تجسيدا لولايتها الأساسية، وشجعتها، باعتبارها الوكالة الرائدة للعقد، على مواصلة تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها للترويج لثقافة السلام. ونظرا لأن عام ٢٠١٠ يصادف نهاية العقد، طلبت الجمعية العامة أن يعرض على دورتها الخامسة والستين تقرير موجز عن الأنشطة التي اضطلعت بها اليونسكو وسائر كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، خلال السنوات العشرة الماضية للترويج لبرنامج العمل، وتنفيذه.

ثانياً - الاستعراض العالمي في نهاية العقد

٢ - عملا بالقرار ٨٠/٦٤، وجهت اليونسكو طلبا للمساهمات بشأن أنشطة العقد استجابت له ١٨ دولة عضوا و ١٠ منظمات غير حكومية ذات علاقات تنفيذية مع اليونسكو، و ٤ هيئات تابعة للأمم المتحدة. وترد نتائج هذا الاستعراض في هذا التقرير^(١)، الذي يقدم ما يلي: (أ) لمحة عامة عن الأنشطة التي نفذت لإنجاز برنامج العمل بشأن ثقافة للسلام خلال العقد؛ (ب) تقييم التقدم المحرز؛ (ج) توصيات للعمل في المستقبل.

ثالثاً - نظرة عامة على الأنشطة خلال العقد

ألف - منظومة الأمم المتحدة

١ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٣ - على مدار العقد، تشارك اليونسكو في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بمجالات العمل الثمانية لبرنامج العمل. وينص بيان مهمة اليونسكو بصيغته الواردة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٢٠٠٨-٢٠١٣) على أنها "تساهم في بناء السلام، واستئصال شأفة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة والحوار فيما بين الثقافات بواسطة التعليم، والعلوم، والثقافة، والاتصال، والإعلام". ووفقا لذلك، يتمثل أحد أهدافها الشاملة في "تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين

(١) يمكن الوصول إلى كافة المساهمات الواردة من المستجيبين الذين شاركوا في الاستعراض العالمي، في موقع ثقافة السلام في http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=37083&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

الثقافات، وثقافة السلام“. ويتجسد أحد الأهداف البرنامجية الاستراتيجية الـ ١٤ المشتركة بين القطاعات على وجه التحديد في ”إبراز أهمية التبادل والحوار بين الثقافات في تحقيق التلاحم الاجتماعي والمصالحة من أجل تنمية ثقافة السلام“.

٤ - وترتبط ارتباطا وثيقا بثقافة السلام السنة الدولية للتقارب بين الثقافات (٢٠١٠)، التي أعلنتها الجمعية العامة في القرار ٩٠/٦٢، ومُنحت من أجلها اليونسكو دور الوكالة الرائدة داخل منظومة الأمم المتحدة. ولإطلاق هذه السنة، دعا المدير العام إلى اجتماع فريق رفيع لشؤون السلام والحوار بين الثقافات في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠. وقام الفريق، المؤلف من شخصيات بارزة ذات خلفيات جغرافية وفكرية متنوعة، بتركيز مناقشاته على المناهج والطرق الجديدة للعمل من أجل تعزيز الحوار والسلام بين الثقافات، والذي سيساهم في وضع مشروع برنامج عمل من أجل ثقافة للسلام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر مرفق هذا التقرير للاطلاع على موجز لمناقشات الفريق). كما وضعت الدول الأعضاء في اليونسكو والمجتمع الدولي ككل برنامجا موسعا من المبادرات للاحتفال بالسنة الدولية^(٢).

التعليم

٥ - في إطار التوصية بشأن التعليم من أجل التفاهم والتعاون والسلام والتعليم على الصعيد الدولي في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٧٤، تعمل اليونسكو على تعزيز ثقافة للسلام من خلال التعليم بدعم الدول الأعضاء لتوفير التعليم الجيد والشامل الذي يعزز قيم السلام وحقوق الإنسان والتسامح والتفاهم بين الثقافات والديمقراطية واللاعنف والاحترام. وتعمل اليونسكو، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع أنحاء نظمها التعليمية من خلال نقل المعرفة ونشر الممارسات الجيدة.

٦ - وتشارك اليونسكو، من خلال مكتب التربية الدولي، في المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف لتتقيد أو تعديل المناهج والكتب المدرسية وغيرها من المواد التعليمية، فضلا عن عمليتي التعليم والتعلم من أجل إزالة أشكال التحيز المترسخة أو الصور النمطية المتأصلة، وتعزيز التفاهم المتبادل وتزويد المتعلمين بالمهارات اللازمة للعيش مع الآخرين في سلام وتسامح. وتضع المنظمة أيضا موارد للتعليم والتعلم وكتيبات ومبادئ توجيهية بشأن موضوعات محددة تتصل بتنمية ثقافة للسلام، مثل تعلم العيش معا وحقوق الإنسان وحقوق الطفل والسلام والديمقراطية والمساواة الجنسانية ومنع العنف في المدارس. وتواصل المنظمة،

(٢) لمزيد من المعلومات، انظر www.unesco.org/en/rapprochement-of-cultures.

بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تنفيذ خطة عمل البرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان من أجل دمج مبادئ وقيم حقوق الإنسان في كل من التعليم النظامي وغير النظامي.

٧ - والدعوة إلى السلام وحقوق الإنسان والتفاهم بين الثقافات والتوعية بذكرى المحرقة، هي جزء لا يتجزأ من عمل اليونسكو. وتنتهز المنظمة كل فرصة للترويج لرؤيتها، وذلك بعدة طرق منها المنتديات السياسية الدولية والإقليمية الرفيعة المستوى، مع الاستفادة الكاملة من المعاهد فئة ١ و ٢ وكذلك من خلال شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو وبرنامج توأمة الجامعات والكراسي الجامعية لليونسكو. ويعمل كل من معهد المهاتما غاندي للتعليم من أجل السلام والتنمية المستدامة في نيودلهي ومركز آسيا والمحيط الهادئ للتربية من أجل التفاهم الدولي من أجل التفاهم الدولي في سيول على تلبية احتياجات البحوث وبناء القدرات ذات الصلة بتعليم السلام والتنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مع التركيز على منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتكافئ اليونسكو الأمثلة البارزة للأنشطة التي تستهدف التأثير على الرأي العام واستنهاض البشرية لصالح السلام من خلال جائزة اليونسكو للتربية من أجل السلام التي تمنح كل سنتين، وجائزة فيليكس هوفويه - بوانيني للسعي إلى السلام التي تمنح سنويا.

٨ - ويركز التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع عام ٢٠١١ على تأثير النزاعات العنيفة على التعليم وكيف يمكن للتعليم أن يعزز السلام، بهدف تحديد استراتيجيات لحماية التعليم وإعادة بناء النظم التعليمية في البلدان المتأثرة بالنزاعات والبلدان الخارجة من نزاعات. ويستند هذا على قيادة اليونسكو الدولية بشأن التعليم في حالات الطوارئ، الذي كان موضع مناقشات في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في الدوحة عام ٢٠٠٨ وخلال المناقشة المواضيعية للجمعية العامة للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٩. وتقوم اليونسكو من خلال برنامجها للتعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء بتعزيز فرص الحصول على التعليم الأساسي والمهني في البلدان الأفريقية المتضررة من النزاعات. وتشمل الأنشطة الإقليمية التعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء؛ والتعليم البيئي للاجئين والعائدين؛ والتربية من أجل السلام؛ والتربية المدنية من أجل السلام والحكم الرشيد؛ والرياضة من أجل السلام؛ وتعزيز ثقافة للسلام على المستوى الشعبي ومستويات المجتمع المدني؛ والتعليم التقني والمهني للشباب. وفي منطقة البحيرات الكبرى، بدأت اليونسكو مشروعاً بعنوان "شبكة منع النزاعات وبناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي" لتعزيز شبكة من المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجالات منع النزاعات وحلها وبناء السلام. وفي غربي أفريقيا، يجري تنفيذ مشروع ريادي، بعنوان "التعليم من أجل ثقافة السلام وحقوق الإنسان والمواطنة

والديمقراطية والتفاهم بين الثقافات والتكامل الإقليمي في البلدان التي تمر بأزمات وحالات ما بعد الصراع“ تقوم بتنفيذه توغو وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار لتوطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي.

التنمية المستدامة

٩ - خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، تركز اليونسكو على تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية بغية ضمان مستقبل أكثر استدامة وسلاما. وتقوم اليونسكو بوصفها الوكالة الرائدة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بالترويج لثقافة السلام من خلال دمج مبادئ وقيم وممارسات التنمية المستدامة، بما في ذلك التوعية بتغير المناخ، في تصميم ووضع سياسات وخطط تعليمية شاملة، وسياسات تنمية قدرات المعلمين، وتنقيح الكتب المدرسية والمناهج وتحديد المناهج التربوية والمواد التعليمية. وتعمل اليونسكو بشكل وثيق مع مجتمعات ومنظمات السكان الأصليين لإدماج المعرفة السلفية الغنية عن الطبيعة في المناقشات المتعلقة بالتعليم وتغير المناخ، وبالتالي تعزيز القدرة على الحفاظ على جميع أشكال الحياة على الأرض.

١٠ - وتسعى اليونسكو إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والمستدامة من خلال العمل على تعزيز الثقافة والعلم من أجل التنمية. وقد وضعت إطارا جديدا للسياسة الثقافية لتوجيه صانعي السياسات والمخططين نحو طرق شاملة ومبتكرة لمواجهة تحديات التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات ذات الصلة بالإبداع والهوية. كما تم وضع عدد من أدوات البرمجة التحليلية، من قبيل ”منظار برمجة التنوع الثقافي“، لمساعدة المخططين في تعميم المبادئ والمعارف فيما يتعلق بالتنوع الثقافي في برامجها واستراتيجياتها لتحقيق التنمية المستدامة والسلام. وتستخدم هذه الأدوات بشكل متزايد في عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية. ولدى اليونسكو سجل قوي في مجال تعزيز النهج الحساسة ثقافيا للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ورعاية المصابين بهما، مما يجعل برامج التنمية أكثر فعالية، وتكافح التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعمل اليونسكو أيضا على الحصول على فرص التنمية التي تتيحها الصناعات الثقافية والإبداعية.

إدارة الموارد العلمية والطبيعية

١١ - في مجال إدارة الموارد العلمية والطبيعية، يعمل البرنامج الهيدرولوجي الدولي على حل النزاعات على المياه عن طريق مشروع ”من احتمالات النزاع إلى إمكانيات التعاون: المياه من أجل السلام“، الذي يزود صانعي القرار وأصحاب الشأن الآخرين بالمعرفة والأدوات

اللازمة لإدارة الموارد المائية المشتركة. ومن الأحداث البارزة إقامة المركز الدولي لضوء السنكروترون للعلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (سيسامي) في الأردن. ويتيح المركز فرصا للتدريب والبحث في العلوم الأساسية والتطبيقية والتكنولوجيا والطب، وهو في وضع ملائم تماما لتعزيز التضامن وبالتالي المساهمة في تحقيق السلام من خلال التعاون الإقليمي في مجال العلوم.

١٢ - وتروج اليونسكو أيضا للاستثمار في مجال العلوم والابتكار والتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك التكنولوجيات الخضراء، لتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية السلمية مع المساهمة في إقامة بيئة مستدامة، ولكون هذه التكنولوجيات وسيلة لمساعدة البلدان النامية في مجال الاستثمار للخروج من الأزمة المالية. وهي تعمل مع عدد من الدول الأعضاء، ولا سيما في أفريقيا، لوضع سياسات علمية وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لتشجيع الابتكار وتعزيز نظم البحوث الوطنية.

حقوق الإنسان

١٣ - يجري دعم إجراءات تعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال البحوث الموجهة نحو السياسات بشأن العقبات والتحديات التي تعرقل التمتع بحقوق الإنسان التي تقع ضمن مجالات اختصاص اليونسكو. ويُقدم الدعم للنهوض بالتفكير الأكاديمي بشأن المحتوى المعياري لهذه الحقوق والتزامات الدول باحترامها وحمايتها وإعمالها، وربط هذا التفكير برسم السياسات من خلال وضع توصيات بشأن تدابير ملموسة لإعمال تلك الحقوق.

المساواة بين الرجل والمرأة

١٤ - تولي اليونسكو الأولوية لتحقيق المساواة الجنسانية من خلال العمل في جميع مجالات اختصاصها، نظرا لأن المساواة بين الرجل والمرأة هي إحدى الأولويتين العالميتين للمنظمة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وهناك خطة عمل عملية ذات أولوية قائمة على النتائج لتحقيق المساواة الجنسانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، أقرها المجلس التنفيذي لليونسكو، تصف الإجراءات التي ستستخدمها القطاعات البرنامجية للمنظمة في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ للمساهمة في السعي إلى تمكين المرأة وتحقيق المساواة الجنسانية. واليونسكو هي أيضا جزء من جهد أوسع لمنظومة الأمم المتحدة للمساعدة في وقف العنف ضد المرأة، وقد ساعدت في إعداد بيان منظومة الأمم المتحدة ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ووقعت عليه أيضا.

١٥ - وأطلقت الشبكة الدولية للفيلسوفات في ٢٠٠٧ لتشجيع الحوار الفلسفي. وينصب تركيزها على مساهمة الفلسفة، لا سيما الفيلسوفات، في تعزيز ثقافة للسلام وسياسات اجتماعية جديدة ومنع النزاعات ومكافحة جميع أشكال العنف. كما ساعدت اليونسكو في إقامة مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق في رام الله، وتقديم المساعدة لإنشاء مركز بحوث وتوثيق من الفئة ٢ معني بالمرأة لمنطقة البحيرات الكبرى، ومقره في كينشاسا.

المشاركة الديمقراطية

١٦ - تعمل اليونسكو على تعزيز المشاركة الديمقراطية بتقديم الدعم للجهود الرامية إلى سن تشريعات تتعلق بوسائل الإعلام من شأنها أن تفضي إلى حرية وسائل الإعلام واستقلالها، وتقديم الدعم لتدريب صحافيين وإعلاميين على طرائق إعداد التقارير الإعلامية بصورة مستقلة وغير منحازة، وخاصة في المناطق التي تعاني من نزاعات والمناطق الخارجة من نزاعات، ومساعدة وسائل الإعلام على تغطية الانتخابات. وتشجع اليونسكو أيضاً البحوث وبناء القدرات والحوار بشأن الديمقراطية عن طريق أنشطة المركز الدولي لعلوم الإنسان في جيبيل، بلبنان، ومن خلال المنتدى الدائم للحوار العربي الأفريقي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

التفاهم والتسامح والتضامن

١٧ - تسعى اليونسكو أيضاً إلى تعزيز التفاهم والتسامح والتضامن باذلة الجهود لتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات بالعمل في كل مجالات اختصاصها، وذلك وفقاً للبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج العمل الخاص به اللذين أعلنت عنهما الجمعية العامة في القرار ٦/٥٦، ووفقاً لتوجيهات أجهزة صنع القرار في اليونسكو. ويجري العمل تحقيقاً لهذه الغاية في إطار نهج يقوم على تعدد الأطراف المعنية وبالتعاون مع مجموعة متنوعة من الشركاء، مثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومؤسسة آنا ليند، ومجلس أوروبا، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومبادرة تحالف الحضارات.

١٨ - ومن الأمثلة القوية بوجه خاص على ما تقوم به اليونسكو لتشجيع المشاركة السلمية والتفاهم، سلسلة اجتماعات القمة الإقليمية السنوية الرفيعة المستوى التي ساعدت اليونسكو في تنظيمها مع قادة حكوميين من بلدان جنوب شرقي أوروبا، وهي منطقة كانت تعاني من النزاعات الأهلية والحروب منذ زمن ليس ببعيد. وتهدف اجتماعات القمة تلك إلى تعزيز ثقافة السلام بتقديم منتدى للحوار والتعاون الإقليمي. وقد تم حتى الآن تنظيم سبع قمم

سنوية بمشاركة رؤساء دول المنطقة، عقدت في أوهريد (٢٠٠٣)، وتيرانا (٢٠٠٤)، وفارنا، بلغاريا (٢٠٠٥)، وأوبانيا، كرواتيا (٢٠٠٦)، وبوخارست (٢٠٠٧)، وأثينا (٢٠٠٨)، وتشيتيني (٢٠٠٩)، واسطنبول (٢٠١٠). وتوصلت هذه القمم إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز التعاون الإقليمي.

١٩ - وقامت اليونسكو، في إطار تعزيز الحوار في جميع مجالات اختصاصها، بإنشاء برنامج مشترك بين القطاعات بشأن "الإسهام في الحوار بين الحضارات والثقافات وفي ثقافة السلام"، يسعى إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية المتعلقة بمشروع تاريخ اليونسكو: تنمية مهارات التفاعل بين الثقافات، وإشراك أصوات جديدة في الحوار بين الأديان، ودور وسائل الإعلام في تعزيز الحوار والتفاهم.

٢٠ - وتقوم اليونسكو أيضاً بالتشجيع على فهم التسامح ونبذ العنف من خلال الجائزة السنوية لمادانجيت سنغ لتعزيز التسامح واللاعنف. كما تقوم بتعميق المعارف عن الأشكال المختلفة للعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب، وذلك عن طريق تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للمنظمة بشأن مكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وصياغة سياسات وخطط عمل وطنية ملائمة، وعن طريق نشر أفضل الممارسات.

الاتصال والمعلومات

٢١ - تقدم اليونسكو الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز دور الاتصال والمعلومات في تشجيع التفاهم والسلام والمصالحة، وخاصة في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وتركز الجهود على تمكين وسائل الإعلام من تقديم معلومات خالية من التحيز، وتجنب الصور النمطية ومكافحة التحريض على الكراهية والعنف، وبخاصة في إطار شبكة قوة السلام، التي تهدف إلى تسخير قوة التكنولوجيات الجديدة لتعزيز التفاهم.

٢٢ - وفي ظل الأزمات العالمية العديدة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، أصبح ترويج القيم المشتركة والتضامن والمذهب الإنساني أمراً يتسم بمزيد من الأهمية أكثر من أي وقت مضى. وعزمت اليونسكو، وفقاً للقرار ٤٦/م٣٥ الذي اتخذته المؤتمر العام، على الاستناد إلى رسالة طاغور ونيرودا وسيزير الرائدة والملائمة لكل عصر، كنقطة انطلاق لإشراك اليونسكو في التأمل العميق والعمل المتجدد على إقامة منظور عالمي يتواءم مع التنوع، وهو أمر يتوافق مع مهمة الرصد الفكري الملقاة على عاتق المنظمة داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٣ - وتقوم اليونسكو بدعم الاتصالات القائمة على المشاركة وحرية تدفق المعلومات والمعارف من خلال: التوعية بأهمية حرية تداول المعلومات والصحافة من أجل التنمية

والديمقراطية والحوار؛ ودعم الدول الأعضاء في إقامة وسائل إعلام حرة ومستقلة وتعددية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات المؤسسية؛ وصياغة أطر وطنية للسياسات الخاصة بالمعلومات؛ وتيسير وصول المجتمعات المحلية إلى المعلومات، بما في ذلك من خلال المراكز المتعددة الوسائط للمجتمع المحلي بغية زيادة فرص التعلّم والمشاركة في التنمية؛ والمساعدة على حفظ المعلومات الوثائقية بشكلها التناظري والرقمي ونشرها؛ ورصد التطورات وتعزيز تبادل أفضل الممارسات بشأن الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات؛ وتشجيع الشراكات الدولية بغرض تعزيز وصول الجميع إلى المعلومات؛ وتشجيع نمو مجتمعات المعرفة.

السلم والأمن الدوليان

٢٤ - تعمل اليونسكو على تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال جهودها الرامية إلى مساعدة البلدان التي تعاني من نزاعات، والبلدان الخارجة من كوارث. وتم إقامة برنامج مخصص لمساعدة البلدان التي تعاني من هذه الأوضاع على إعادة بناء نظمها التعليمية سعياً لتحقيق الغاية النهائية المتمثلة في توفير التعليم للجميع؛ وتقديم المشورة والخبرة في مجال السياسات بشأن تسوية ما قد ينشأ من نزاعات على الموارد الطبيعية؛ وإعاش مرافق البحث القطرية؛ ودمج جهود الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها، ولا سيما نظم الإنذار المبكر، في عمليات الاستجابة لأوضاع ما بعد انتهاء النزاع والكوارث؛ وحماية التراث الثقافي والطبيعي وإصلاح ما أُلْمَّ به من ضرر.

٢٥ - وتقدم أيضاً مساعدة خاصة لتنفيذ آليات فعالة ترمي إلى التقليل من النزاعات والإسهام في إقامة ثقافة سلام في أفريقيا. وعلى المستوى الوطني، تقوم اليونسكو بتعزيز التعاون الثنائي وفقاً للأولويات التي تحددها الحكومات. وتقوم أيضاً برصد الإجراءات المتخذة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وبلدان منطقة البحيرات الكبرى، من أجل تعزيز عملية بناء السلام من خلال أفرقة عمل منشأة مخصصة لهذا الغرض. وجرى في عام ٢٠٠٨ تدشين برنامج دعم شامل خاص لأوضاع ما بعد انتهاء النزاع في مجالات اختصاص اليونسكو لصالح كوت ديفوار، كما أنشئت مكاتب اتصال في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة - السودان وسيراليون وليبيريا. وعلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، تقدم اليونسكو الدعم للاتحاد الأفريقي ولبادرات المنظمات الإقليمية، بما يتماشى مع إطار عمل الاتحاد الأفريقي لإعادة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وفي إطار آلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، وكذلك من خلال برنامج اليونسكو للتعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء.

الشباب

٢٦ - تقوم اليونسكو بترويج ثقافة السلام ونبذ العنف بين الشباب من خلال مبادرات ترمي إلى درء العنف لدى الشباب بتيسير دمجهم في المجتمع وتمكينهم. وقد نظمت اليونسكو في عام ٢٠٠٨ اجتماعاً في البحرين بعنوان "الشباب ومفترق الطرق: من أجل مستقبل بعيد عن التطرف والعنف"، وخصص هذا الاجتماع لتحديد وعرض المشروعات المجتمعية وأفضل الممارسات التي يُشرك فيها الشباب على نحو بناء وتثبت قدرتها على إقامة جو يوفر للشباب خيارات إيجابية لبناء مستقبلهم ويردعهم عن اللجوء إلى العنف وإلى السلوك المتطرف. وتم تنفيذ مشروعات في الجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس من أجل تحديد الأسباب الأساسية للعنف بين الشباب وأفضل النهج لمعالجة هذه الأسباب، وإتاحة الفرص للإدماج الاجتماعي للشباب. ويجري إعداد دليل عنوانه "مبادئ توجيهية لرسم سياسات ترمي إلى درء العنف الذي يضر بالشباب" لمساعدة راسمي السياسات في أمريكا الوسطى على معالجة تلك المسألة. وتقوم اليونسكو بتنفيذ مبادرة مماثلة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، حيث يُجرى حالياً بحث يرمي إلى تحديد أسباب العنف بين الشباب، وإلى توفير خيارات ملموسة للسياسات الرامية إلى تمكين الشباب كوسيلة لدرء العنف. كما ستنظم اليونسكو اجتماعاً رفيع المستوى عن تنمية الشباب ودرء العنف في منطقة البحيرات الكبرى في عام ٢٠١٠، استناداً إلى التجربة المكتسبة في أمريكا الوسطى، مما سيتيح أيضاً تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الرياضة

٢٧ - تعتبر ممارسة الرياضة من دعائم تعزيز السلام. ويروج برنامج اليونسكو للرياضات والألعاب التقليدية للسلام بين مختلف الشعوب من خلال تشجيع الحوار والتفاهم بين مختلف الثقافات. وتدعم اليونسكو عدة مبادرات رياضية، مثل الشراكة مع رابطة ديامبارز في السنغال وجنوب أفريقيا وبلدان أفريقية أخرى، التي تستخدم لعبة كرة القدم والتربية البدنية كوسيلة لحث الأطفال والشباب غير المقيدين بالمدارس على المشاركة في التعليم النظامي أو في عمليات التعلم. أما مبادرة "أصوات الشباب المناهضة للعنصرية"، وهي شراكة بين اليونسكو ونادي برشلونة لكرة القدم وُقِّعت في عام ٢٠٠٧، فإنها ستتيح للشباب أيضاً فرصة الاضطلاع بدور فعال في مكافحة العنصرية والعنف في الرياضة من خلال إشراكهم في رسم السياسات المحلية وتصميم المبادرات على الصعيد المحلي.

البرمجة القطرية المشتركة

٢٨ - تسهم اليونسكو في تعزيز ثقافة السلام من خلال مشاركتها في عمليات البرمجة القطرية المشتركة، ولا سيما في عمليات إعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ملتزمة في ذلك بالنهج القائم على احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين بوصفهما مبدأين رئيسيين في البرمجة. وفي سياق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تسعى اليونسكو إلى إدراج العناصر المواضيعية لثقافة السلام في إطار الأولويات والأهداف الإنمائية الوطنية، وإلى النهوض بالقواعد والمعايير المتفق عليها دولياً في العمل من أجل إحلال ثقافة السلام.

٢ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٢٩ - أطلقت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في سياق مكافحة التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني، برنامجاً لمدارس لتدريب المزارعين المتدئين على الزراعة والحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ٢٠٠٨. ويتعين اتباع نهج مبتكر يهدف إلى تمكين الشباب من خلال تعزيز اعتزازهم بأنفسهم وتعليمهم المهارات الحياتية. فباستخدام تقويم زراعة المحاصيل كنموذج يُتبع في الحياة، يتعلم الشباب المهارات الزراعية وما يقابلها من دروس في الحياة، من قبيل تحديد الأهداف، وأهمية توافر الحيز الشخصي لتحقيق النمو، وعمل الفريق.

٣٠ - وتواصل المنظمة جهود التعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الشباب والرياضة، بهدف الترويج لفكرة مدارس تدريب المزارعين المتدئين على أساليب الزراعة والحياة في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث اتضحت بجلاء الفوائد التي يعود بها البرنامج على درجة اعتزاز الشباب بأنفسهم، ومهاراتهم في مباشرة الأعمال الحرة وفي مجال الزراعة، وفي طاقاتهم الكامنة بصفة عامة لأن يصبحوا أفراداً بالغين يتمتعون بالصحة والإيجابية، وذلك من خلال إجراء تقييمات قبل الاشتراك في البرنامج وبعده.

٣ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٣١ - ومن بين الأنشطة الرئيسية المضطلع بها لترويج ثقافة السلام ونبذ العنف، الدراسة التي أجراها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، والتي تقدم صورة مفصلة على مستوى العالم لطبيعة العنف ضد الأطفال ومدى انتشاره وأسبابه، وتقدم توصيات واضحة لمنع هذا العنف والحد منه.

٣٢ - وتشارك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح في رئاسة اللجنة التوجيهية المعنية برصد الانتهاكات

الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها. وتضطلع آلية الرصد والإبلاغ المعنية بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، التي أنشئت في عام ٢٠٠٥ بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، برصد ست فئات من الانتهاكات، ويجري تنفيذها في ١٤ بلداً.

٣٣ - وتدعم اليونيسيف جهود المتابعة للالتزامات باريس، وقواعد ومبادئ باريس التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة لعام ٢٠٠٧، وبخاصة تنفيذ التزامات ومبادئ باريس التي تمكن من تبادل المعلومات بشأن الدروس المستفادة؛ ومنع تجنيد الأطفال؛ ودعم برامج إعادة الإدماج، بما في ذلك أنشطة الرصد والإبلاغ عن امتثال أطراف النزاعات المسلحة. وفي عام ٢٠٠٩، أطلقت القوات والجماعات المسلحة في عدد من البلدان سراح ما يربو على ٥ ٠٠٠ طفل. وقد أحرز تقدم ملحوظ في بوروندي حيث أُطلق سراح من تبقوا من الأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية. وأطلقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سراح أطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقامت قوات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي شمال وجنوب السودان، وفي سري لانكا والإفراج عن أطفال مجندين. ويتواصل تنفيذ البرامج التي تدعم إعادة إدماج الأطفال المسلحين وغيرهم من الأطفال المتضررين من النزاعات. ومن بين التطورات الإيجابية الأخرى التي تحققت مؤخراً التزام إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة في نيبال، وفي الفلبين، وفي جنوب السودان.

٣٤ - ويقوم النهج الذي تتبعه اليونيسيف للحد من العنف المسلح على أساس من الوعي بالأسباب الاجتماعية والسياسية العديدة للعنف المسلح. وفي عام ٢٠١٠، أتمت اليونيسيف مشاركتها في برنامج مشترك لمنع العنف المسلح مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الصحة العالمية. وتشجع المبادرة على اتباع توجيهات في مجال السياسات العامة وتطبيق استراتيجيات على نحو مشترك، وإقامة شراكات وبرامج فعالة للحد من العنف المسلح على الصعيدين العالمي والمحلي. ووجهت المبادرة البعثة الأولى المشتركة بين الوكالات إلى كينيا، بهدف مساعدة فريق الأمم المتحدة القطري في وضع برنامج شامل متعدد القطاعات للحد من العنف المسلح. وتعاونت اليونيسيف أيضاً مع الحكومات للبدء في تنفيذ تدابير للحد من العنف المسلح في البوسنة والهرسك وتايلند وجامايكا والسلفادور وغواتيمالا.

٣٥ - وساهمت اليونيسيف في إجراء الحوار العالمي بشأن القضايا والآثار الناجمة من العنف المسلح وأدرجت منظور الأطفال في السياسات الرئيسية والوثائق السياسية. بما فيها تقرير الأمين العام بشأن العنف المسلح والتنمية وتقرير الأمين العام المتعلق بتزع السلاح والتنمية. ويساهم عمل اليونيسيف في توجيه المبادرات العالمية الأخرى مثل إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية وقرار الجمعية العامة المقبل بشأن العنف المسلح والتزامات أوصلو التي أعلنت مؤخرًا بشأن العنف المسلح والأهداف الإنمائية للألفية التي سوف تساهم في حشد الالتزام السياسي من أجل الحد من العنف المسلح ووضع البرامج لهذه الغاية على الصعيد القطري. كما ساهمت اليونيسيف أيضا في وضع معايير دولية للحد من الأسلحة الصغيرة سوف تستكمل في عام ٢٠١٠.

٣٦ - وتعمل اليونيسيف على تعزيز مشاريع الأعمال المتعلقة بالألغام الأرضية والتوعية بمخاطر الألغام في نحو ٢٠ بلدا متأثرا بالتزاع، وذلك لتعزيز القدرة الوطنية على معالجة قضايا الألغام الأرضية والمتفجرات من بقايا الحروب التي تشكل خطرا مباشرا على رفاه الأطفال وأسرهم. وشملت النتائج المحققة على الصعيد القطري إدخال مجال التوعية بمخاطر الألغام الأرضية، والمتفجرات من مخلفات الحروب في المدارس ووضع نظم للإشراف على الإصابات ودعم السياسة والدعوة لحقوق ضحايا الألغام الأرضية ومتفجرات مخلفات الحروب والأشخاص الآخرين من ذوي الإعاقة مع التركيز على الأطفال. وعلى الصعيد العالمي تدعو اليونيسيف إلى الانضمام العالمي لمعاهدة حظر الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والصكوك القانونية الأخرى.

٣٧ - وأدت اليونيسيف دورا رائدا بتوفير البحوث والوثائق والتحليل بشأن مشاركة الأطفال ودور الأطفال في عمليات تقصي الحقائق والمساءلة والمصالحة في سياق الصراع المسلح والعنف السياسي. ويبحث الكتاب المعنون "الأطفال والعدالة الانتقالية: كشف الحقيقة والمساءلة والمصالحة" الذي وضع بالاشتراك بين اليونيسيف وبرنامج حقوق الإنسان بكلية حقوق هارفرد ونشرت في عام ٢٠١٠، الأسئلة التي تثار عندما يتم منح الأولوية لقضايا الأطفال وللأطفال أنفسهم في عمليات تحقيق العدالة وكشف الحقيقة والمصالحة. كما تم وضع مبادئ رئيسية أيضا بشأن الأطفال والعدالة الانتقالية لبناء توافق في الآراء وتوفير الحماية والمشاركة بشكل أفضل من قبل الأطفال في عمليات تقصي الحقائق وإقامة العدالة وتعزيز المصالحة.

٣٨ - وتشارك اليونيسيف في أنشطة تهدف إلى دعم البرلمانين في جهودهم لتشجيع ثقافة السلام ونبذ العنف. بما في ذلك في إعداد كتابين للبرلمانين '١' القضاء على العنف الموجه للأطفال، '٢' مكافحة الاتجار بالأطفال.

٣٩ - وأدت اليونيسيف دورا رائدا في وضع "مبادئ توجيهية للرعاية البديلة للأطفال" تسعى من جهة إلى كفالة عدم تعرض الأطفال إلى فقدان الرعاية بلا داع ومن جهة أخرى لضمان استيفاء الرعاية خارج المنزل للجودة التي تناسب حقوق الأطفال المعنيين وحاجاتهم الخاصة.

٤٠ - وتشمل الجهود التي تبذلها اليونيسيف لدعم نظم تعليمية أكثر مرونة وتوفير أو استعادة السيطرة على زمام الأمور الوطنية في التعافي بعد الأزمات، بما في ذلك تعزيز السلام من خلال سبل مبتكرة. ففي نيبال منحت اليونيسيف الأولوية لحماية التعليم من الهجوم وتعزيز بناء السلام وحل النزاعات. وشمل ذلك مبادرة اعتبار المدارس مناطق للسلام حيث يتم تقديم الدعم لنحو ٥٠٠ مدرسة بشكل مباشر. وفي المحافظة الحدودية في شمال غرب باكستان وفر مشروع حراك المدرسين بالرغم من النزاع وسائل لنقل المدرسات في المناطق القبلية النائية مما أتاح الفرصة لنحو ٣٠.٠٠٠ فتاة لمواصلة تعليمهن.

٤١ - وتعمل اليونيسيف على تعزيز الحماية الاجتماعية التي تراعي أوضاع الأطفال. وشمل بيان صدر مؤخرا بشأن تعزيز الحماية الاجتماعية التي تراعي أوضاع الأطفال مشترك بين اليونيسيف وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والرابطة الدولية لمساعدة المسنين ومنظمة الأمل والسكن للأطفال ومعهد الدراسات الإنمائية ومنظمة العمل الدولية ومعهد التنمية الخارجية ومنظمة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي يلخص أوجه الضعف التي تواجه الأطفال والأسر ومبادئ ونهجها لتوفير الحماية الاجتماعية المراعية للأطفال بحيث يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على الأطفال. ويمنح البيان الأولوية إلى تعزيز صمود الأسر وقدرتها على مواصلة توفير الرعاية لأطفالها.

٤٢ - وتعمل اليونيسيف على نحو وثيق مع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال. ويشتمل ٣٠ في المائة من برامج اليونيسيف التي تعالج عمل الأطفال والتي يزيد عددها على ٧٠ برنامجا على برمجة مشتركة وإجراء تقييمات مشتركة لتعزيز البرنامج وتحقيق الاتساق مع الأمم المتحدة. وقد أجرت اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي بحثا مشتركا بشأن عمل الأطفال بينت ارتفاع معدلات عمل الأطفال في أفريقيا. وتشمل النتائج الأخرى المخاطر الكبيرة التي تواجه التقدم المحرز المتعلق بعمل الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نتيجة للكساد العالمي. وفي الهند أدت زيادة التحاق الأطفال بالمدارس إلى

خفض كبير في معدلات عمل الأطفال في المناطق الريفية في الوقت الذي أدى الارتفاع في دخل الأسرة إلى آثار كبيرة على خفض معدلات عمل الأطفال الحضريين. ففي عام ٢٠٠٩ شجع التعاون المشترك بين الوكالات بشأن عمل الأطفال على زيادة البحوث المشتركة والبرمجة المشتركة ووضع سياسات مبتكرة. وشمل ذلك زيادة التعاون والمدخلات التقنية لوضع أطر دولية جديدة للعمل المتري الذي كان على جدول مؤتم العمل الدولي المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٤٣ - وقدمت اليونيسيف المشورة التقنية لعدد كبير من الشركاء التجاريين من أجل إعادة النظر في مصادر وسلسلة الإمدادات وأنماط الاستثمار ولا سيما في مجال عمل الأطفال في الزراعة الذي يمثل ٦٩ في المائة من مجمل عمل الأطفال. كما ساهم التعاون مع القطاع الخاص أيضا في منع الاستغلال الجنسي للأطفال في قطاعي السفر والسياحة. واتضح الدعم لمدونة قواعد السلوك لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في مجالي السفر والسياحة على المستويين العالمي والقطري ولا سيما في أمريكا اللاتينية وآسيا وعلى نحو متزايد في أفريقيا. وانضمت ٣٣ شركة إضافية إلى المدونة والتزمت بمنع استخدام مرافقها أو خدماتها لأغراض الاستغلال الجنسي للأطفال ووقعت ٩٥١ شركة في ٣٥ بلدا المدونة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٤٤ - وتم تعزيز التعاون مع القطاع الخاص أيضا لحماية الأطفال من العنف في المجال الرياضي وكان مركز اينوشينتي للأبحاث التابع لليونيسيف قد بادر في عام ٢٠٠٨ بأعمال أدت إلى تشكيل الفريق التوجيهي الداخلي لليونيسيف المعني بوضع معايير لرعاية الشراكات الدولية للرياضة. كما قدمت اليونيسيف التوجيه التقني لتصميم نظم وقائية للأطفال على النحو المبين في القواعد المستكملة للاتحاد الدولي لكرة القدم بشأن الأطفال وتناول موضوع التوظيف وتحليل أنماط الضعف المخاطر على أرض الواقع ونظم الإدارة وحماية القُصّر ورعايتهم على مستوى النوادي وتحسين الأطر التنظيمية لآليات الرصد والإنقاذ في الهيئات الرياضية والحكومة.

٤٥ - يساهم نهج حقوق الإنسان في منح الحيوية لجهود اليونيسيف في وضع البرامج والدعوة ووضع السياسات. وتسترشد اليونيسيف بمبادئ اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جهودها الرامية إلى التأثير في السياسات العامة ومنح الأولوية لاحتياجات الأطفال ووضع ومساعدة البرامج التي تفيد الأطفال. كما تقوم اليونيسيف أيضا برصد حالة حقوق الأطفال وتقديم تقارير مرحلية في هذا الصدد.

٤٦ - ويمثل تسجيل المواليد منح هوية قانونية للطفل تعتبر أساسية في المحافظة على حقه في الحماية والمساعدة. وتدعم اليونيسيف أنشطة تسجيل المواليد في نحو ٨٠ بلداً تعالج معوقات مثل انعدام سبل الوصول إلى فئات السكان الضعيفة في المناطق النائية والريفية وبُعد المسافات والتكاليف التي تحول دون سفر الآباء إلى مكاتب التسجيل المدني. وتواصل اليونيسيف جهودها لزيادة الوعي بأهمية تسجيل المواليد وإصلاح النظم القانونية ووضع سياسات وطنية لبناء قدرات المسؤولين الحكوميين وقادة المجتمع المحلي وتسهيل جمع البيانات وتعزيز النظم الابتكارية لتسجيل المواليد مثل استخدام الهواتف المتنقلة وطرق التسجيل الإلكتروني.

٤٧ - ويمثل موضوع المساواة بين الجنسين موضوعاً شاملاً في جميع برامج اليونيسيف. ويتسم بأهمية خاصة لنهج اليونيسيف في مجال المساواة بين الجنسين تعزيز التغيير الاجتماعي من خلال المشاركة على مستوى المجتمع المحلي. وتشمل الأنشطة الرئيسية ما يلي:

- البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والمتعلق بالتعجيل بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عن طريق أنشطة الدعوة والإصلاح القانوني ومشاركة المجتمع المدني والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويقدم البرنامج الدعم لنحو ١٢ بلداً كما ساهم في إصدار إعلانات رئيسية بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال.
- في جميع المناطق زادت اليونيسيف من دعمها لتطبيق منظور القواعد الاجتماعية المتعلقة بالعنف الموجه للأطفال، مركزة أيضاً على الديناميكيات الجنسانية في تصميم استجابة البرنامج. وقد نفذ عدد من البلدان أنشطة بحثية بشأن ممارسات تربية الأطفال والعقوبة البدنية للأطفال في المنازل والمدارس. وقدمت بعض البلدان الدعم لبرامج التوعية الاجتماعية والتعبئة لتغيير الاتجاهات والسلوك وتعزيز السبل البديلة للتأديب بخلاف العنف. وفي أوروبا وقع نصف الوزراء الحكوميين على حملة مجلس أوروبا بعنوان "ارفع يدك اعتراضاً على الصفع" التي تدعو إلى حظر العقوبة البدنية في جميع الدول الأعضاء. كما بدأت حملات وطنية مماثلة في ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو والجبل الأسود وصربيا وتركيا. وفي بربادوس انخفض التأيد للعقوبة البدنية من نسبة ٦٩ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى نسبة ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ وفقاً لأحد استطلاعات الرأي.
- تركز اليونيسيف على منع الاستغلال الجنسي للأطفال. ففي أيلول/سبتمبر شاركت اليونيسيف بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة - منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة

المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، فضلاً عن القطاع الخاص ومؤسسة إندونا NDUNA ومجموعة ABC في تنفيذ مبادرة عالمية رائدة لمعالجة العنف الجنسي الموجه للبنات. كما تدعم أيضاً إجراء دراسات مجتمعية وطنية بشأن العنف الجنسي في مختلف البلدان ووضع برامج تمنع العنف الجنسي وتتصدى له وذلك من خلال تعزيز النظم الرسمية وغير الرسمية لحماية الأطفال مع معالجة العادات الاجتماعية التي تُكرس التمييز والتمييز الجنساني وذلك وفقاً لخطة اليونسيف لحماية الأطفال.

٤ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٤٨ - منذ إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قبل ٦٠ عاماً وفر برنامجها التعليمي بدعم من اليونسكو التعليم المهني والتعليم التقني العام والأساسي للأطفال اللاجئين الفلسطينيين والشباب الفلسطينيين كما قدم المساعدة لعشرات الألوف من التلاميذ والطلاب لكي يحصلوا على التعليم والاستقلال الذاتي. وساهم ذلك بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وغزة والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وتعمل الأونروا بالتالي على تحقيق الاستقرار في منطقة تتميز بالتقلب ومتأثرة بالصراع. كما كان إعداد المعلمين أيضاً عنصراً رئيسياً في برنامج عمل الأونروا.

٤٩ - وتتسم بأهمية مماثلة مساهمة برنامج التعليم بالوكالة في المحافظة على الهوية الثقافية للسكان المشردين وتشجيع القيم والاتجاهات الإيجابية وسبل الحياة التي ترفض العنف وتُعزز التسامح والبحث عن الحوار. ويوجد حالياً نحو نصف مليون طفل في مدارس الأونروا في المناطق الخمس التي تعمل فيها. وركزت مختلف الأنشطة المنهجية وغير المنهجية على تعزيز ثقافة السلام على النحو المتوخى في برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام.

٥ - مكتب أمانة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام

٥٠ - يهدف مكتب أمانة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، من خلال صندوق بناء السلام، إلى تجسير المرحلة الحاسمة بين توقيع اتفاقات السلام وبدء الجهود الدولية للتعمير والتنمية في وقت قد لا تتوفر فيه آلية أخرى للتمويل. وبذلك يعمل الصندوق من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقات السلام ودعم العمليات الوطنية لتحقيق المصالحة وحل النزاع واستجلاب الثمار المباشرة للسلام وتعزيز قدرة المؤسسات الحكومية.

٥١ - وكان أحد المجالات المواضيعية التي شملها الصندوق هو تعزيز عمليات تحقيق المصالحة ومنع العُنف. ويمثل دعم أنشطة التربية من أجل السلام أحد الأجزاء الرئيسية للجهود في ذلك المجال. وينفذ صندوق بناء السلام في الوقت الحالي ستة مشاريع تحت إشراف اليونسكو في خمسة بلدان يركز أربعة منها بصفة خاصة على التربية من أجل مجال السلام.

٥٢ - وتشمل جهود صندوق بناء السلام الرامية إلى دعم الأعمال التي تُعزز احترام حقوق الإنسان في البلدان الخارجة من نزاعات، تقديم الدعم إلى لجان حقوق الإنسان والأنشطة المتعلقة بزيادة الوعي بأهمية حقوق الإنسان وتقديم المساعدة القانونية. ففي سيراليون على سبيل المثال أتاح مشروع بلغ حجم تمويله ١,٥ مليون دولار للجنة حقوق الإنسان تعزيز الآليات الوطنية للتصدي للتمييز ضد المرأة.

٥٣ - وأولى صندوق بناء السلام اهتماما متزايدا لتمويل المشاريع الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في ظروف ما بعد انتهاء النزاع. وقد أتاح استحداث مؤشر معياري جنساني في المبادئ التوجيهية المنقحة للصندوق لعام ٢٠٠٩ أن يتتبع الصندوق المخصصات المتصلة بنوع الجنس على نحو أفضل. ويعمل الصندوق أيضا على وضع قائمة للمؤشرات لمتابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، كما يقود، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة ومع إدارة عمليات حفظ السلام، عملية الصياغة والتشاور لوضع تقرير الأمين العام حول مشاركة المرأة في بناء السلام.

٥٤ - وقد ساهم صندوق بناء السلام في تعزيز دور المرأة في سبعة بلدان متضررة من النزاع، وذلك عن طريق تمويل الدعم النفسي والصحي، والتأهيل الاجتماعي والاقتصادي، والتدريب على القيادة، وتعزيز قدرة المؤسسات المحلية، بما فيها وحدات الادعاء الخاصة. وفي ليبيريا، قدم الصندوق الدعم لإنشاء أول وحدة في البلاد لمقاضاة جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وفي بوروندي، قدم الدعم إلى ٩٠٠ من المشاريع الصغيرة التابعة للجمعيات النسائية، والتي استفاد منها ما لا يقل عن ١٥٠٠ امرأة.

٥٥ - وكثيرا ما اعتُبرت محاربة الفساد مسألة حاسمة في ظروف ما بعد انتهاء النزاع. وفي سيراليون، عزز دعم صندوق بناء السلام الأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة الفساد. وتم تصميم استراتيجية وطنية بشأن المسؤولية الاجتماعية وبذلت جهود للدعوة بين عامة الناس في سيراليون عن طريق التلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة. وفي بوروندي، قدم الصندوق الدعم لإنشاء أربع كتائب إقليمية جديدة لمكافحة الفساد، ومول مشروعاً تكلف ٣ ملايين دولار أُقيم عن طريقه أساس للحوار بين الشركاء الرئيسيين في عملية

ديمقراطية تفضي إلى إقامة منتدى دائم للحوار بين ٣٨ حزبا سياسيا، بما في ذلك جماعات المتمردين. وأسفر هذا المشروع عن تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة، وساهم في إزالة العوائق أمام إجراء مناقشة في البرلمان حول القانون الانتخابي، الذي صدر في نهاية المطاف وساهم في الأداء الفعال للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

باء - الصعيد الوطني

٥٦ - قدمت ثماني عشرة دولة من الدول الأعضاء، تمثل جميع المناطق، مساهمات في هذا التقرير. وشمل العديد من تلك المساهمات أيضا معلومات من منظمات المجتمع المدني الوطنية. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن مجالات العمل الثمانية في برنامج العمل بشأن ثقافة السلام قد أُدرجت بالفعل في تشريعها الوطنية قبل عام ٢٠٠١ بفترة طويلة، وأن العُقد قد أُطلق بعض المبادرات الرئيسية الجديدة. ويرد تحليل موحد لمجالات العمل الرئيسية التي أُبلغت عنها الجهات المحيية في الفروع من ١ إلى ٨ أدناه.

١ - الإجراءات المتخذة لتعزيز ثقافة السلام عن طريق التعليم

٥٧ - اعتمدت تشريعات وسياسات وخطط وطنية للتعليم، لإدماج المعارف والمهارات والقيم الأساسية المتأصلة في بناء ثقافة السلام ضمن المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية. وشمل ذلك التربية من أجل السلام ونبذ العنف، والتربية البيئية، وتعليم المواطنة، وتعليم القيم، وتعليم مكافحة المخدرات، وتعليم حقوق الإنسان، والتعليم من أجل التفاهم الثقافي، والتثقيف الجنسي، والتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتم وضع مواد تدريسية وأدلة تعليمية وموارد خاصة أخرى بشأن هذه المواضيع، وإتاحتها على نطاق واسع على شبكة الإنترنت. وأتيح بناء القدرات والتدريب للمربين والإعلاميين والشباب بشأن الوساطة في النزاعات، والسلام ونبذ العنف، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وإدمان المخدرات والوقاية منه. ونفذت اللجان الوطنية لليونسكو وشبكة المدارس المنتسبة لليونسكو وأندية اليونسكو العديد من المشاريع بشأن القضايا المتصلة بثقافة السلام، مثل تعليم المواطنة واحترام حقوق الإنسان والتربية من أجل السلام.

٥٨ - وجرى توسيع نطاق مبادرات تعزيز ثقافة السلام التي تضطلع بها مؤسسات التعليم العالي في مختلف أنحاء العالم، وذلك عن طريق جامعة الأمم المتحدة، وجامعة السلام، وبرنامجي اليونسكو لتوأمة الجامعات والكراسي الجامعية. وأنشئت أيضا معاهد متخصصة، وفرت التدريب على يد خبراء في إدارة النزاعات دون عنف وحلها وبناء السلام. كما منحت زمالات لطلاب الجامعات لحضور دورات جامعية متخصصة عن بناء السلام.

٢ - الإجراءات المتخذة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة

٥٩ - لتخفيف حدة الفقر وتأثيره، اعتمدت استراتيجيات للحد من الفقر للربط بين مبادرات الحد من مكافحة الفقر وتنسيقها، وتوفير الفرص للناس لسبل المعيشة المستدامة عن طريق توسيع نطاق فرص العمل، وتحسين فرص الحصول على الاستثمار الاجتماعي ورصد التقدم المحرز في الحد من الفقر. وتم أيضا وضع سياسات وبرامج وأطر للحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، ومعالجة مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون، وتشجيع مبادرات التنمية المستدامة.

٣ - الإجراءات الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان

٦٠ - وضعت تشريعات وسياسات وبرامج وطنية للامتثال لأحكام اتفاقية حقوق الطفل، ومكافحة العنف الجنسي واستغلال الأطفال والشباب. وأنشئت شبكات للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، وحقوق الطفل على وجه الخصوص. ووضعت أيضا آليات لرصد وتعزيز حقوق الأطفال والشباب. وانتخب أمناء للمظالم في بعض البلدان من أجل تعزيز حماية الحقوق والحريات الأساسية للناس.

٤ - الإجراءات الرامية إلى كفالة المساواة بين الرجل والمرأة

- ٦١ - تركز العمل من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم على ما يلي:
- دمج المساواة بين الجنسين في المناهج الدراسية في جميع مستويات التعليم
 - تنقيح السياسات لتحسين استبقاء الفتيات في النظام المدرسي
 - دمج مسألة عمالة الأطفال في التعليم، والتوعية العامة بشأن عمالة الأطفال، وتعزيز برامج التوعية القائمة
 - وضع سياسات للوصول إلى الأطفال المحرومين أو المهمشين
 - توفير التعليم الابتدائي المجاني
 - توفير وسائل النقل للأطفال المعاقين
 - توفير برامج الدعم الاجتماعي للأطفال الضعفاء، والأطفال المنتمين إلى أصول اجتماعية واقتصادية فقيرة، والأطفال ذوي الإعاقة
 - زيادة مشاركة الطالبات في التعليم والتدريب التقني والمهني

• وضع برامج لتتبع المتعلمين الذين سبق أن تسربوا من المدرسة، وإعادة إدخالهم في النظام التعليمي.

٦٢ - تعميم المساواة بين الجنسين في سياسات وخطط وبرامج التنمية الوطنية. ووضعت استراتيجيات لتنفيذ منهاج عمل بيجين، وعدلت القوانين لتصبح موائمة لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٣ - ووضعت خطط عمل لإنهاء العنف القائم على نوع الجنس. وجرت توعية لمختلف الفئات، مثل المنظمات الدينية والشرطة وغيرها من منظمات المجتمع المدني، بشأن المساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس، وقدم الدعم الاجتماعي لمساعدة ضحايا العنف العائلي.

٥ - الإجراءات الرامية إلى التشجيع على المشاركة الديمقراطية

٦٤ - عدلت التشريعات الوطنية التي تحكم العملية الانتخابية لكي تكون متوافقة مع المعايير الدولية للانتخابات الحرة والتهيئة، ولحث منظمات المجتمع المدني على المشاركة في الحياة السياسية والعامة. وجرى أيضا تنفيذ أنشطة لتوعية الطلاب والسكان المحليين بأدوارهم وحقوقهم ومسؤولياتهم كمواطنين.

٦ - الإجراءات المتصلة بالنهوض بقيم التفاهم والتسامح والتضامن

٦٥ - أُشير إلى تعزيز الفنون - الموسيقى والمسرح والرقص والفنون البصرية - والرياضة بوصفها وسائل هامة تساعد على الاندماج الاجتماعي والثقافي للأطفال المحرومين، ومنع العنف والعنصرية، وتشجيع التسامح، والتقارب بين الثقافات. وجرى العمل على تعميق فهم وتقدير الفنون والثقافة، مما يساعد على ترسيخ القيم اللازمة لبناء ثقافة السلام، وذلك عن طريق البرامج الثقافية الوطنية، والمهرجانات الثقافية، ونشر وتوزيع الموارد الثقافية.

٧ - الإجراءات الرامية إلى دعم المشاركة في الاتصالات والتدفق الحر للمعارف والمعلومات

٦٦ - استُخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتعزيز ثقافة السلام وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أوساط الشباب، عن طريق أنشطة من قبيل مسابقات السلام الإلكترونية، والتربية الإلكترونية من أجل السلام، وإنشاء شبكات دولية للشباب. وأُتيح للناس الذين يعيشون في المناطق النائية الوصول إلى المعلومات، عن طريق مشاريع الإذاعات المحلية، مثل مشروع اليونسكو لإذاعة المجتمعات المحلية الذي أُقيم في مدينة تالاس في جمهورية قيرغيزستان.

٦٧ - وشملت الأنشطة الموجهة نحو زيادة الوعي العام بشأن القضايا المتصلة بثقافة السلام معارض متجولة ومؤتمرات وسلسلة من المحاضرات والمهرجانات الشبابية والحفلات الموسيقية وترجمة لبيان ٢٠٠٠ من أجل ثقافة السلام ونبذ العنف إلى اللغات المحلية، ومشاريع فنية، وبرامج إذاعية وتلفزيونية، ومسابقات في التصوير الفوتوغرافي والرياضة.

٨ - الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين

٦٨ - أطلقت حملات مجتمعية مشتركة بين الأديان وبين الثقافات للتربية والدعوة من أجل السلام، لكسر الحواجز العرقية، وتنمية التفاهم المتبادل، والعمل على إيجاد رؤية للسلام الطويل الأمد. وجرى تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن عن طريق برامج وحملات مخصصة ترمي إلى تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة المحلية في جميع مستويات مفاوضات السلام في حل النزاعات والوقاية منها، ووقف العنف بجميع أشكاله، ومكافحة الاتجار بالبشر.

جيم - المنظمات غير الحكومية الدولية

٦٩ - قدمت عشر منظمات دولية غير حكومية لها علاقات تنفيذية مع اليونسكو مساهمات. ويرد تحليل موحد لمجالات العمل الرئيسية في الفقرات من ٧٠ إلى ٧٢ أدناه.

٧٠ - وجرى تدعيم التنسيق بين مختلف منظمات المجتمع المدني عن طريق الشبكات التي أقيمت لتعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات عن القضايا المتصلة بثقافة السلام، ولا سيما التعليم بشأن السلام ونبذ العنف. وأطلقت حملة دولية لتشجيع اعتماد الدول للإعلان الدولي بشأن حق الأطفال في تعليم خال من العنف وفي التربية من أجل السلام ونبذ العنف. وجرى الترويج لجهود التوعية العامة بشأن العقد عن طريق تنظيم مؤتمرات دولية، ومناقشات عامة، وحلقات دراسية. ووضعت برامج تدريبية للمعلمين حول كيفية تعليم ثقافة السلام ونبذ العنف، وشارك الأطفال والشباب في برامج عن السلام ونبذ العنف. ووضعت أيضا موارد تعليمية عن التربية من أجل السلام ونبذ العنف. وعلى المستوى الجامعي، أنشئت أقسام وبرامج بحوث متخصصة في قضايا ثقافة السلام.

٧١ - ولتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، نفذت برامج سددت الرسوم المدرسية ووفرت الزي المدرسي واللوازم المدرسية للأطفال اليتامى والمسيبين والضعفاء، وذلك لضمان حصولهم على التعليم. وأتاحت المشروعات للأسر المنتمية إلى بيئات اجتماعية واقتصادية فقيرة الحصول على الخدمات الطبية، والظروف المعيشية الملائمة، والحصول على الائتمان بالغ الصغر والدعم للشركات الصغيرة. وقُدمت مساعدة لجمع شمل أطفال الشوارع مع

أسرهم وإعادة دمجهم في المجتمع. وعقدت حلقات للعمل والتدريب ومؤتمرات عن احتياجات الشباب في مجال التنمية الاجتماعية ودورهم في تعزيز التنمية المستدامة. ووضعت أيضا برامج للتدريب في مخيمات المشردين، لتشجيع الاعتماد على الذات.

٧٢ - ولتشجيع احترام حقوق الإنسان، عقدت حلقات عمل تدريبية عن مختلف قضايا حقوق الإنسان لضباط الشرطة والطلاب ومنظمات المجتمع المدني. وأنشئت شبكات من المنظمات غير الحكومية المحلية للمساعدة على تعزيز حقوق الطفل وعلى استخدام وسائل ملموسة لتعميم تلك الحقوق في الأنشطة المجتمعية. وجرت أيضا توعية للطلاب والمعلمين بأهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وبالتدابير اللازمة لتحقيق ذلك.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٣ - نجح العُقد الدولي لثقافة السلام ونبذ العنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١ - ٢٠١٠، في التعريف بمفهوم "ثقافة السلام" على جميع مستويات وقطاعات المجتمع، وفي الحفز على اتخاذ إجراءات ملموسة، كما يتضح من الأنشطة العديدة التي أسهمت في تنفيذ برنامج العمل بشأن ثقافة السلام على مدار العُقد. وربما تكون حملة اليونسكو للتوعية العامة قد أسهمت في هذا الوعي الواسع النطاق، حيث وقع ما يربو على ٧٥ مليون شخص في أنحاء العالم على بيان ٢٠٠٠ من أجل ثقافة السلام ونبذ العنف. وعن طريق التوقيع على بيان ٢٠٠٠ الذي صاغته مجموعة من الحائزين على جائزة نوبل للسلام في آذار/مارس ١٩٩٩ لترجمة قرارات الجمعية العامة بشأن ثقافة السلام^(٣) بلغة مألوفة مفهومة للجميع، تعهد الموقعون بتعزيز مبادئ ثقافة السلام ونبذ العنف في حياتهم اليومية. وقامت اليونسكو أيضا بتأسيس موقع لثقافة السلام ليكون بمثابة نقطة تجمع لأنشطة العُقد ومركز للموارد. وعلاوة على ذلك، نسقت اليونسكو ونفذت أنشطة رامية إلى تعزيز أهداف العُقد على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية.

٧٤ - وبصرف النظر عن المستوى المنخفض نسبيا للاستجابة من جانب الدول الأعضاء بشأن الإجراءات التي اتخذتها سعياً إلى ثقافة السلام، فإن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها يتمثل في قياس التقدم الذي أحرزته مختلف الأطراف المعنية في تنفيذ الإجراءات في المجالات الثمانية المذكورة في برنامج العمل بشأن ثقافة السلام على مدار العُقد. ولمعالجة هذه المسألة، ينبغي للعمل المتعدد الأطراف في المستقبل أن يركز على وضع أهداف محددة ومقاصد ونتائج متوقعة قابلة للقياس، وعلى تحديد الشركاء الرئيسيين المنفذين والمستفيدين.

(٣) القرارات ١٣/٥٢ و ١٥/٥٢ و ٢٥/٥٣ و ٢٤٣/٥٣.

وينبغي أيضا إيلاء مزيد من الاهتمام لتنسيق مختلف السنوات والعقود الدولية، وذلك للحد من التداخل وتنسيق الجهود. وينبغي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أيضا أن تكون أكثر استباقية ومشاركة في السعي إلى تحقيق أهداف هذا العقد المهم، حيث أنهما في وضع جيد يمكنها من ترجمة الالتزامات المتفق عليها دوليا إلى إجراءات على الصعيد القطري.

٧٥ - ونتيجة لنشوء عمليات العولمة واتساع نطاقها، فإن تحديات وفرص بناء السلام قد تغيرت كثيرا أيضا منذ اعتمدت الجمعية العامة برنامج العمل في عام ١٩٩٨. ولذلك فهناك حاجة إلى فهم أفضل لتلك العمليات وآثارها على بناء السلام، من أجل وضع نهج متعدد الأطراف أكثر فعالية لبناء السلام في المستقبل.

٧٦ - هذا، مع العلم بأن الاجتماع المقبل لفريق اليونسكو الرفيع المستوى المعني بالسلام وبالحوار بين الثقافات، الذي سيدعو المدير العام لليونسكو إلى عقده في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر أو أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، سوف يتيح الفرصة للتفكير في تلك المسألة، ويتيح كذلك في نهاية العقد، ونهاية السنة الدولية للتقارب بين الثقافات (٢٠١٠) الفرصة لتقييم التقدم المحرز وتحديد سبل وطرائق جديدة للعمل في المستقبل.

الفريق الرفيع المستوى المعني بالسلام والحوار بين الثقافات

موجز المناقشة التي عُقدت لدى تدشين السنة الدولية للتقارب بين الثقافات (٢٠١٠)،
مقر اليونسكو، ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠

تهيئة الساحة: دور الحوار في عالم يقوم على التنوع

١ - تتيح العولمة والتكنولوجيات الحديثة إمكانية تواصل الشعوب على نحو لم يكن يخطر على بال حتى قبل عشرين عاماً مضت. بيد أن كثير من الناس يشعرون بأنهم مهددون، بل ومرتبكون، في هذه البيئة الجديدة، التي يبدو أنها تفتقر إلى وسائل الإرشاد إلى طريق المستقبل. كيف يمكن تغيير هذه الحالة إذن؟ وما هي الاستراتيجيات الجديدة والمبادرات المؤثرة التي يمكن إعدادها من أجل تهيئة الظروف للسلام؟ وهل من سبيل لكفالة سماع الأصوات - أصوات النساء والشباب والجماعات المهمشة - التي كانت عُرضة للإهمال في معظم الأحيان؟ وكيف يتسنى للمفكرين التأثير على المناقشات العامة وتغذيتها بأفكار جديدة؟ وكيف يستطيع الزعماء الدينيون الإسهام في هذه المناقشات العامة وبناء السلام والاستقرار في مجتمعاتهم وعلى نطاق العالم؟ وبأي طريقة تستطيع اليونسكو تسخير هذه الأفكار لتنفيذ مهام ولايتها بطرائق مناسبة؟ يجب أن تفتح مجدداً في مجتمعاتنا منابر للحوار بشأن السلام والثقافة والتسامح والاحترام المتبادل والمصالحة والإنصاف، وأن يُطلق العنان للأفكار لتصوغ نموذجاً مقبولاً للسلام في عالم تسوده العولمة.

٢ - تلك هي بعض الآراء والأسئلة التي أثارها المدير العام لليونسكو مع عدد من أعضاء الفريق الرفيع المستوى، الذي اجتمع في مقر اليونسكو، في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠. ويرمي الموجز الوارد أدناه إلى التقاط مقتطفات رئيسية من المناقشة. ويهدف إلى تجسيد تنوع الأصوات التي سُمعت والآراء التي أُعرب عنها ولا يمثل توافقاً في الآراء متفقاً عليه.

التقارب بين الثقافات: من التسامح والحوار إلى السلام

٣ - يتمثل الهدف الأسمى للسنة الدولية للتقارب بين الثقافات في تحديد طرائق جديدة لإثراء مفهوم السلام في أذهان الرجال والنساء في عالم تسوده العولمة، ويختلف كثيراً عن العالم الذي كان معروفاً وقت تأسيس الأمم المتحدة واليونسكو. ويدخل في لب الموضوع التغيير الذي طرأ على معنى الثقافة نفسها خلال الأعوام الستين الماضية. ويبدو أيضاً أننا لم نتواءم بعد بشكل كامل مع ظاهرة العولمة. ويتزايد الترابط والتواصل وتظهر في الوقت

نفسه مظاهر قصور ذاتي وقوى معاكسة تقاوم تلك العمليات. ومثال ذلك هو تساؤلنا عن السبب فيما نشاهده من حرية كبيرة في تحركات رؤوس الأموال والبضائع بينما لا ينطبق ذلك على البشر؟ ومن المؤسف أننا نتطور اقتصادياً بسرعة تفوق كثيراً سرعة تطورنا الأخلاقي والثقافي. وتنطوي العولمة على تناقضات. ثم إن اعتمادنا المتبادل وتواصلنا - الذي ليست أزمة المياه العالمية سوى مثال واحد عليهما - لم يترجم إلى حوار صادق وكامل بعد ولا إلى قيم متبادلة. بل يبدو على العكس من ذلك، أنه كلما توثقت الروابط الاقتصادية والتكنولوجية بين الشعوب كلما تزايد تأكيد هذه الشعوب لهوياتها أو حتى تضادها. وعليه فإن العولمة لن تجلب معها مجرد التعايش بين الثقافات والأديان فحسب، بل وستؤدي إلى نشوء آليات ومسارات جديدة للسلام. وتمثل ولاية اليونسكو في تقليص المسافات وتقليل انعدام الثقة والاحترام بين الثقافات بتوخي واتخاذ ممارسة، لا بل ثقافة، حقيقية للحوار. وينبغي أن تتأسس بنية جديدة للحوار قائمة على الانفتاح والصراحة والحرية، والابتعاد عن اللياقة السياسية، والاستعداد للتصدي للمسائل الحساسة وتطبيق معايير صارمة لإجراء التحليلات وإبداء الملاحظات. وعندها فقط، يستطيع التقارب بين الثقافات تعزيز السلام. ويتحمل الفريق الرفيع المستوى مسؤولية خاصة في هذا الصدد.

التقارب بين الثقافات من خلال التعليم الجامع بين الثقافات

٤ - من الواضح أنه لن يحدث حوار أو يتحقق التسامح إذا كانت معرفتنا بالثقافات الأخرى محدودة. وعلى نحو ما جاء في دستور اليونسكو، يمثل الجهل أحد الأسباب الرئيسية للحروب والتزاعات. ولا غرو، فالجهل هو أصل جميع نزعات الاستبعاد وعدم التسامح والكراهية. وعليه يكون التثقيف بشأن المظاهر والحقائق الثقافية للشعوب الأخرى ركناً أساسياً للتأثير على طرائق التفكير والمواقف والمفاهيم، والتمهيد لقيام الحوار وتهيئة بيئات مواتية للسلام. ويتعين على اليونسكو أن تتيح منبراً لهذا النوع من التوعية والتفاهم وأن تُبرهن على أن التوعية بالقيم الإيجابية للتنوع الثقافي يمكن أن تتحقق من خلال التثقيف. ويمثل الاكتشاف المتبادل للثقافات أحد مرتكزات رسالة اليونسكو. ولتحقيق ذلك الغرض، يجب أن ينصب الاهتمام على تصميم المناهج وتدريب المعلمين في آن واحد، فهما عنصرا حيويان في السعي إلى تحقيق التقارب بين الثقافات. ويتعين على كل إنسان أن يعرف ثقافته الخاصة ويتسلح بالمعرفة بشأن التنوع الثقافي عموماً. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا أن نتعرف على الثقافات الأخرى من خلال منظرها الذاتي. ويستدعي هذا بذل الجهود على نحو ينعكس في إنتاج الكتب المدرسية للتاريخ المشترك، مع التركيز على تعريف الإرث الثقافي المشترك وتحديد مسارات المستقبل. إذ تستطيع كتب التاريخ المدرسية تفرقة الشعوب

أو توحيدها. ويمثل التعليم الجامع للثقافات عنصراً أساسياً لنشر القيم المتبادلة. ويجب أن يكون ذلك ممارسة مستمرة تتعلم من خلالها الأطراف المعنية معاني التعايش من واقع الحياة. وينبغي اتباع نهج اليونسكو المترسخ تجاه تنقيح الكتب المدرسية، بل وينبغي تعزيزه بهدف إزالة التحيز والتفسير المغلوط للتاريخ. وينبغي أن ينصب الاهتمام على "التاريخ المشترك"، بما في ذلك تاريخ المؤسسات والإنجازات الاقتصادية، علاوة على تاريخ المراكز الحضارية في المناطق المختلفة.

٥ - ولما كان تلقي التعليم لا يقتصر على الفصول الدراسية وحدها، بل يجري أيضا في المجتمع ككل، فإنه ينبغي تعزيز التعليم باعتباره أحد المكونات الأساسية لعملية التعلم مدى الحياة. ويمكن تحقيق كل ما ذكر عن طريق إنشاء لجان مشتركة وتكليفها بتقديم المساعدة من أجل التغلب على عدم التسامح والقوالب النمطية والتعامل. وعلاوة على ذلك، يمكن دعم التقارب والمحافظة على التنوع الثقافي بتشجيع التنوع اللغوي - مع احترام اللغة الأم - في جميع مراحل التعليم. ونظراً إلى استحالة فرض التفاهم والحوار والتقارب بين الثقافات من الخارج، فإن التربية من أجل السلام والتعليم الذي يرسخ السلام هو الذي يستطيع تهئية فرص استراتيجية لا من أجل التعايش فحسب بل ومن أجل العيش معاً في سلام. وفيما يختص بمساهمة قادة الأعمال التجارية فإنه يتعين عليهم أداء دور متنام في مجال تعزيز السلام العالمي، والشروع في اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق التضامن بين الشعوب والمجتمعات.

بُعد حقوق الإنسان في التقارب بين الثقافات

٦ - يمثل الدفاع عن التنوع الثقافي واجباً أخلاقياً ولا يمكن فصله عن احترام كرامة الإنسان. وتمثل حقوق الإنسان واحترام كرامة الفرد مجموعة من القيم العالمية المشتركة، التي يتعين الاعتراف بها باعتبارها أساساً للتقارب بين الثقافات. وإذ يُعرف أن انعدام العدالة يؤدي إلى نشوب النزاعات، فإن الحكم الرشيد الذي يستلهم حقوق الإنسان عامل أساسي في معالجة عدم التسامح الثقافي والديني وعدم التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما في سياق الأزمات العالمية. ولهذه المسألة تأثيرات هامة فيما يتعلق بالحقوق الثقافية للأقليات والثقافات المضطهدة، وهي تأثيرات لا يمكن التغلب عليها تماماً إن لم يترجم التنوع الثقافي إلى تعددية ثقافية على جميع المستويات وفي جميع شرائح المجتمع. وينعكس هذا أيضا في التوترات التي تسود المناقشات المتعلقة بالهجرة، وبخاصة في أوروبا التي تتميز بالتنوع (وهو ليس من المسلمات) لكن لا تتسم بالضرورة بالتعدد (وهو من الإنجازات باعتبارها اعترافاً بالتنوع).

٧ - ويؤدي الإمعان في التركيز على الهويات القومية والثقافات الإقليمية والأديان عبر الوطنية والتجمعات العقائدية، مثل "الإسلام والغرب"، إلى التعتيم على الثقافات الأقل حظاً من الشهرة وإسكات أصوات الأقليات القمينة بإذكاء روح الحوار المتواصل إذا اختلفت الظروف. زد على ذلك، أن التوترات التي تحيط بالمناقشات في مكان ما قد يكون لها اليوم، في عالمنا المترابط، تأثير يؤدي إلى إثارة نزاع فوري في مكان آخر. وفي كثير من الأحيان، تنشأ هذه النزاعات أيضاً بسبب عدم وجود حوار داخل الطائفة المعنية أو المجتمع المعني. ويتعين الحد من الاتجاهات الفردية؛ على حين تنطوي نزعة التقارب ضمناً على ضرورة تقدم الثقافات والأديان تجاه إقامة حوار دائم فيما بينها. وحيث أنه يتعين على الديمقراطية أحياناً أن تتحول إلى حوار صريح بين وجهات النظر الفلسفية والدينية والفكرية المتباينة، فإنه يتعين أن تظل الساحة العامة محايدة ومفتوحة وذات طبيعة متعددة.

٨ - وتعتبر حرية التعبير من العناصر الأساسية لثقافة السلام وشرطاً مسبقاً للمصالحة. وعلى امتداد التاريخ، كان يصعب على المرء فيما يبدو التصديق بأن الفرج سيأتي في أعقاب الفترات الحالكة السود من تاريخ البشرية. بيد أن الزمن أثبت أن المشاكل والنزاعات يمكن حلها على نحو يتيح إمكانية التعايش السلس. وعليه تُمثل الثقة في نماء الإنسان جزءاً أساسياً من عملية التقارب.

نحو ثقافة حوار مفتوح بين الثقافات والأديان

٩ - لا تشكل الثقافات والأديان في حد ذاتها أسباباً للحرب أو النزاع، حتى وإن استخدمت في كثير من الأحيان لتبرير إثارة النزاعات. وفي كثير من الحالات، تنحو النزاعات إلى الاندلاع حينما يستحيل الحوار أو يتوقف، ويمكن في معظم الأحيان تخفيف حدة النزاع أو منعه حينما يبدأ الحوار. وعليه يمكن لممارسة الحوار بين الثقافات أن تُمهّد الطريق لقيام ثقافة سلام.

١٠ - وبصفة عامة، يتعين الاعتراف بدور الدين في الحياة العامة وحياة المجتمعات، وأن ينهض بالعبء الأكبر في ذلك الصدد الزعماء السياسيون والدينيون على حد سواء. ويمكن للدين أن يشكل أساس التعايش السلمي، مثلما يمكن استخدامه لتبرير السلوك المعادي للإنسانية.

١١ - غير أن الحوار يحتاج إلى أساس من التسامح المتبادل كي تتسنى مناقشة جوانب التباعد والتقارب في جو من الصراحة. ويستدعي ترسيخ ثقافة السلام، وكذلك الحد من القوة التدميرية للإرهاب، أن يُصبح الحوار بين الثقافات والأديان ممارسة دائمة على الصُّعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وأن يشمل جميع شرائح المجتمعات. ويتعين أن تُعزز

اليونسكو مشاركتها في إيجاد منتديات للحوار بين الأديان، في الوقت الذي تقيم فيه روابط مع المبادرات المستمرة، وأن تُقنع الحكومات بإقامة هذه الأطر الدائمة من أجل الحوار المستمر بين الثقافات والأديان، وبخاصة على الصعيد الوطني. ولأغراض تحقيق ذلك الهدف، سيكون دور وسائط الإعلام أساسياً في تعزيز التقارب بين الثقافات على طريق السلام. ويفتقر العالم إلى صحافة السلام. وينبغي تحديد لغة جديدة لوسائط الإعلام، من خلال تحليل تكوين مفاهيم السلطة في حد ذاتها، نظراً إلى أن التعددية والتنوع الثقافي سمتان مميزتان لحرية التعبير. وينبغي أن يشكل البحث عن أرضية مشتركة لحشد القوى من أجل المصالحة والسلام القوة الدافعة وراء هذا الأمر.

المرأة والشباب: طرفان فاعلان ومستهدفان رئيسيان

١٢ - يستمر تطور المجتمعات طوال الوقت. ويمثل تطور الشروط والأولويات المتعلقة باتخاذ الإجراءات تحديات ذات نوع خاص أمام التعددية. وتُمثل المرأة والشباب مدخلين استراتيجيين. وهما مجموعتان أساسيتان تملكان مفاتيح تحويل المفاهيم المستقبلية للسلام إلى حقيقة واقعة من خلال الحوار بين الثقافات. ويجب أن تُمنح الأولوية لمشاركتها في الجهود المستقبلية. ويجب التغلب على الأدوار الاجتماعية المقبولة التي لا تزال تحيط بإمكانية مشاركة المرأة والشباب والفئات المهمشة الفعلية والمستقبلية.

١٣ - ويتعين على كل ثقافة أن تُعزز مركز المرأة استناداً إلى خصوصياتها. وتمثل المساواة بين الجنسين أحد الحقوق الأساسية للجميع، والبعد والواجب الموعظين في الإنسانية من بين أبعاد وواجبات القرن الحادي والعشرين. والمساواة بين الجنسين شرط ضروري لقيام الحوار بين الثقافات وتحقيق الترابط الاجتماعي والسعي من أجل تحقيق السلام. ويجب الاعتراف بها على مستوى العالم باعتبارها قيمة مشتركة، كما يجب احترام كرامة المرأة في جميع أرجاء العالم. وينبغي اتخاذ تدابير محددة للنهوض بالمرأة وكفالة استمرار تنفيذها. ويستلزم قيام الحوار وتحقيق التقارب إتاحة الإمكانية للمرأة لتؤدي دورها في جميع مجالات صنع القرار، بما في ذلك المجال الدبلوماسي والمؤسسات التجارية. وتستدعي مكافحة التحامل أن يفرز التعليم تصورات متجددة للمساواة بين الجنسين وأدواراً إيجابية للمرأة في جميع الأماكن وعلى جميع مسارات حياة المجتمع. ويستند العنف الذي يمارس في جميع أنحاء العالم ضد المرأة والطفلة إلى قيم ثقافية ("التحيز ضد المرأة"). وفي الوقت نفسه، لا يمكن الترحيب بالتنوع الثقافي إن كان سيؤدي إلى إغماط حقوق الإنسان للمرأة. ولن يتسنى بناء السلام إن لم يُعالج هذا التحدي في جميع مناحي التعليم.

١٤ - ولكي يصبح التقارب بين الثقافات عنصرا رئيسيا في حياة مجتمعاتنا، يجب على الشباب أن يشاركوا مشاركة كاملة في الحوار الدائر بين الثقافات والأديان وأن يشغلوا أنفسهم بتنوع الثقافات وبثمار هذا الحوار والتعرف عليها. وتشتد ضرورة هذه المسألة نظرا إلى أن الجيل الحالي أسقط الأجيال القادمة من اعتباراته في كثير من المجالات. وينبغي تمكين الشباب كي يشاركوا على نحو أكثر مباشرة في المناقشات العامة، وبخاصة المناقشات بشأن المسائل التي همهم. وينبغي أن تُعطى الأولوية للأطفال الذين أصبحوا ضحايا في جميع أرجاء العالم. ومن شأن إقامة منبر على قدر كبير من التلاؤم مع احتياجات الشباب أن يشركهم في بث الرسالة العالمية عن حقوق الإنسان وفي أنشطة إدماج معايير وهياكل المجتمعات في المناهج الدراسية الخاصة بكل مجتمع منها.

١٥ - ويعد الالتزام الذي تجسده اليونسكو مرادفا للثقة التي لا تهتز في إمكانية تمكين الشعوب من خلال الحوار والتفاعل والتثقيف على جميع المستويات، على النحو الذي اتضح في مناقشات الفريق الرفيع المستوى.

قائمة بأسماء المشاركين في مناقشات الفريق الرفيع المستوى المعني بالسلام وبالحوار بين الثقافات

كيبيل ماغني بونديفيك (النرويج)، رئيس وزراء النرويج السابق

ليديا كاتشو (المكسيك)، صحفية

مصطفى كيريك (البوسنة والهرسك)، رئيس مجلس الإفتاء في البوسنة والهرسك؛ وكبير أئمة
زغرب (كرواتيا)

مي شدياق (لبنان)، صحفية

سليمان كيسي (مالي)، منتج سينمائي

إيستر كوبرسميث (الولايات المتحدة الأمريكية)، سفيرة النوايا الحسنة لليونيسيف في الحوار
بين الثقافات

فيغديس فينوغيادوتير (أيسلندا)، رئيس أيسلندا السابق

فرانشيسكو فولو (الفاتيكان)، المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى اليونسكو والاتحاد اللاتيني

محمد 'مو' إبراهيم (السودان)، رجل أعمال؛ ومؤسس شركة سيلتيل إنترناشنال وكبير
موظفيها التنفيذيين السابق

عطية عناية الله (باكستان)، عضو الجمعية الوطنية الباكستانية

جوليا كريستيفا (فرنسا)، أستاذة بالمعهد الجامعي في فرنسا

مارك لادريت دي لشارير (فرنسا)، كبير الموظفين التنفيذيين لمؤسسة مارك دي لشارير المالية

لاورنت مونسينغو باسينيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، رئيس أساقفة كينشاسا

إلبير أورتالي (تركيا)، رئيس متحف قصر توبكابي

تافيفات بونتاريغيفيات (تايلند)، مدير معهد البحوث والتنمية، الجامعة البوذية العالمية
في بانكوك

تيغومين فيليب ريباخ (الاتحاد الروسي)، نائب رئيس إدارة العلاقات الكنسية الخارجية في
بطريركية موسكو

يزيد صايغ (فرنسا)، المفوض الفرنسي للتنوع والمساواة في الفرص؛ سفير النوايا الحسنة
لدى اليونسكو

ولي سوينكا (نيجيريا)، الكاتب الحائز على جائزة نوبل في الأدب لعام ١٩٨٦

سيمون فيل (فرنسا)، الوزيرة السابقة ورئيسة البرلمان الأوروبي